**المحاضرة السادسة**

**3-خصائص ومزايا الأحكام والقرارات القضائية**

إن الاحكام والقرارات القضائية تجمعها عدة خصائص ومزايا تجعل التفرقة بينهما شكلية، ونذكر منها:

أ- وحدة الشكل.

ب-وحدة الموضوع وهو الفصل في المنازعات سواء في الدرجة الدنيا على مستوى قاضي الموضوع أو على المستوى الأعلى لدى قاضي مراقبة تطبيق القانون.

ج-وحدة الاجراءات مثل العلنية وانعقاد الخصومة وسير الدعوى والتحضير لها والفصل فيها.

د- وحدة القانون الواجب التطبيق.

هـ- إن كل الأحكام والقرارات تتمتع بنفس حجية الشيء المحكوم فيه ونفس حجية الأمر المقضي به بتوفر شروط معينة.

و- اعتبار الحكم أو القرار نصا واحدا متكاملا وأي تعليق عليه يجب أن يتناوله برمّته.

ز- لا يجوز تأويل معنى الحكم أو القرار بغير ما توصّل إليه القاضي إلا بدليل من نص أو رأي مجمع عليه أو اجتهاد قضائي مستقر.

**4-العناصر الأساسية في الأحكام والقرارات القضائية:**

إن نص الحكم أو القرار يتضمن بالضرورة:

- تعريف النزاع المطروح من خلال الوقائع التي تدل عليه وتثيرها طلبات الخصوم أو الأطراف.

- الحيثيات وهي عادة ما تمثل المسائل التي يراها القاضي جوهرية وتمثل تحليل القاضي للوقائع والطلبات والدفوع.
- منطوق الحكم أو القرار وهو حل قضائي بتطبيق القانون على النزاع المطروح أو المشكل المثار في النزاع.

**5-الفرق بين التعليق على الأحكام والقرارات القضائية وتحليل النصوص:**

**أ-من حيث المصدر (أو المحل):**

إن الحكم والقرار القضائي يختلف من حيث مصدر موضوعه عن النص، فهذا الأخير يصدر عن المشرّع (السلطة التشريعية) إذا كان النص تشريعا، ويصدر عن الفقيه إذا كان النص فقهيا، أما الحكم والقرار القضائي يصدر عن جهة قضائية.

فالمحل الذي يقع عليه التعليق على الحكم والقرار القضائي هو عمل قضائي، وهو عمل تشريعي في تحليل النص التشريعي، أو عمل فقهي في تحليل النص الفقهي.

**ب-من حيث المحتوى (المضمون):**

يصدر الحكم والقرار القضائي تطبيقا لقاعدة قانونية موجودة في نص قانوني، أي أنه يتضمن حلا قانونيا يصدر عن هيئة قضائية استنادا إلى قاعدة قانونية، بينما يكون النص القانوني منشئا لها، فهو المصر الأساسي لتلك القاعدة، بل هو القاعدة القانونية في حالتها المجرّدة قبل تطبيقها.

**ج-من حيث المنهجية القانونية:**

إن للحكم والقرار القضائي عدة أساليب منهجية للتعليق عليه، وله تقنيات معينة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي تختلف تماما عما ذكرناه بشأن تحليل النص التشريعي والفقهي.

**د-من حيث الجانب النظري والجانب التطبيقي:**

بالنظر إلى محتوى الحكم والقرار القضائي فإنه محتوى تطبيقي وعملي وواقعي، لأنه يصدر بخصوص نزاع فعلي أو خصومة أو واقعة حقيقية فصل فيها القضاء المختص، أو أصدر بشأنها حكما وقرارا نافذا أو نهائيا أو قابلا للطعن، بخلاف محتوى النص التشريعي والنص الفقهي، فإنه نظري قد يتأثر أحيانا بالاجتهاد القضائي. وهكذا نجد أن بنية الحكم والقرار القضائي تختلف عن بنية النص التي تبدو نظرية أكثر منها تطبيقية مقارنة ببنية وتركيب الحكم والقرار القضائي.